

رئاسة مجلس الأمن لشهر أكتوبر : نيجيريا

دعم نيجيريا للمرأة، السلام والأمن في مجلس الأمن

أولويات نيجيريا المعلنة باعتبارها عضوا منتخبا في مجلس الأمن تشمل منع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة ، وإنشاء مؤسسات الحكم الرشيد في حالات ما بعد الصراع. تشمل التزامات نيجيريا الدولية ذات الصلة على الآتي: نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المصادق عليها 27 سبتمبر 2001) ؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيديو) : (المصادق عليها 13 يونيو 1985)، والبروتوكول الاختياري (المصادق عليه 22 نوفمبر 2004) . كما ترأس نيجيريا المجلس التنفيذي للمرأة للامم المتحدة.

نقاط العمل الموصى بها من قبل مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن

المرأة والسلام والأمن

في 28 أكتوبر، سوف تستضيف نيجيريا مناقشة مفتوحة بشأن سلام وأمن المرأة، بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشر لاعتماد القرار 1325 (2000). ويشكل ذلك فرصة للمجلس وعلى كل دولة عضو في الأمم المتحدة على اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1325 وجميع الإلتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. على وجه الخصوص ، ينبغي للمجلس أن يضمن قراراته ، بما في ذلك ولايات البعثات والتجديدات، ودمج باستمرار دفع عملية السلام في جدول أعمال سلام و أمن المرأة ، بدعم كامل من منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات الصلة. ينبغي أن تؤخذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقبل عن سلام وأمن المرأة إلى الأمام، والدول الأعضاء للمساءلة عن الإلتزامات السابقة التي قطعها. وتحت بقوة على نظام المجلس الامم المتحدة والدول الأعضاء للموافقة على جدول زمني ، من أجل ضمان عمليات السلام ، والمشاركة الفعلية للمرأة والمجتمع المدني وإدراج شواغلها.

أفغانستان

يتوقع من المجلس تمديد ولاية قوة المساعدة الامنية الدولية (ايساف) في افغانستان، وفقا لقرار مجلس الأمن 1943 (2010). تشير التقارير إلى زيادة تشريد المدنيين من العمليات العسكرية، مع أعداد المشردين داخليا الذي تضاعف منذ العام الماضي. اعتبارا من يوليو، بدأ التحول التدريجي من المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية (قوات الأمن الوطنية الأفغانية) ، بهدف الانتقال الكامل والانسحاب من حلف شمال الاطلسي القوات القتالية بحلول نهاية عام 2014. لا تزال جماعات المرأة الأفغانية، تثير مخاوف جدية حول مستقبل حقوق الإنسان في أفغانستان إذا دعت حركة طالبان للانضمام الى العملية السياسية. ويحث المجلس على التالي :

- ضمان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحد من النزوح ، وتبادل المعلومات بشأن التشرّد الناجم عن الأنشطة العسكرية مع المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى ، في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة ، لتلبية احتياجات المشردين داخليا؛
- تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية آليات الرقابة والمساءلة لحماية المدنيين من انتهاكات قوات الأمن الوطنية الأفغانية
- التوصية بإنشاء آلية فعالة ومظالم الشرطة بموارد كافية ومستقلة ، لها سلطة التحقيق في الشكاوى ضد الشرطة، وفشل الشرطة في التحقيق في الجرائم الأخرى بما في ذلك الجرائم ضد المرأة ؛
- ضمان عدم منح أعضاء الحكومة الأفغانية والجماعات المتمردة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب ؛
- الطلب من أن أي اتفاق سياسي بين الحكومة الأفغانية والجماعات المتمردة يجب أن يتضمن معايير يمكن التحقق منها ليطبق الأطراف بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان ؛ بما في ذلك الاتجاهات في حضور الفتيات للمدارس، وامكانية عمال الاغاثة ونشطاء المجتمع المدني ، ولا سيما المدافعين عن حقوق المرأة، للعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الأطراف ؛
- الإصرار على أن تكون محادثات المصالحة شاملة ومعبرة عن المجتمع المدني الأفغاني ، بما في ذلك النساء والجماعات الأقلية.

دارفور

من المتوقع أن يتلقى و يناقش المجلس تقرير الأمين العام بشأن العملية المختلطة ، في قرار مجلس الأمن 2003 (2011). يجب أن يكون هناك وقف فوري لقيود حكومة السودان على وصول البعثة والمنظمات الإنسانية العاملة في دارفور. وينبغي زيادة الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي، بما في ذلك من قبل قوات الأمن، وينبغي تقديم الجناة للعدالة و المطالبة بوصول وكالات و برامج الأمم المتحدة ذات الصلة إلى جميع المناطق التي تحتاج إلى حماية المدنيين، ونشر معلومات شاملة بانتظام عن حقوق الإنسان والوضع الإنساني.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

من المتوقع تقرير الأمين العام بشأن MONUSCO. في مناقشاته حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للمجلس :

- مسألة الموارد والمقدمة ، بما في ذلك من قبل المفوضية ، لمساعدة وحماية أفضل للكونغوليين المشردين داخليا
- طلب معلومات مستكملة عن التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والامم المتحدة لمحكمة مرتكبي أعمال يشتهب بها العنف الجنسي هذا العام والعام الماضي، بما في ذلك في فيزي واليكالي، فضلا عن توفير الخدمات للناجين؛
- طلب معلومات مستكملة عن حالة وضع حق المرأة وقدرتها على التصويت والترشيح في الانتخابات المقبلة؛
- طلب معلومات عن الأمم المتحدة و حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وخطط الطوارئ لمعالجة عدم الاستقرار التي يمكن أن تنجم عن الانتخابات المقبلة ، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين، ولا سيما على الفئات المعرضة للخطر بما في ذلك النساء والنازحين.

هايتي

ويتوقع من المجلس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن 1944. كما ينبغي للمجلس في مناقشاتها معالجة :

- القدرة على تضمين المبادرات لتمكين المرأة وحماية النساء والفتيات في ظل استمرار المخاوف من العنف ضد النساء في المخيمات ، بما في ذلك العنف الجنسي ، والوصول إلى الخدمات للناجين من العنف ؛
- اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الوضع الأمني للنساء والفتيات من خلال تحديد أفضل الممارسات وردود الفعل من الدوريات المجتمعية ؛
- نكر بقوة التزام الامم المتحدة لفرض سياسة عدم التسامح مطلقا ازاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ، فضلا عن أي نوع آخر من الانتهاكات التي ارتكبت ضد السكان المدنيين من قبل جميع أفراد البعثة ، والحاجة إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات الشرطة (البلدان المساهمة بقوات الشرطة / البلدان المساهمة بالقوات) لضمان التحقق من أن الأعمال التي تنطوي على موظفيها ومعاقبتهم بشكل صحيح وبالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة فيجب عليها بنشاط المتابعة بشأن التدابير المتخذة لضمان إقامة العدل في تلك البلدان.

إسرائيل/ فلسطين

سوف يعقد المجلس جلسة إحاطة تقريرها الشهري حول الوضع في الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين. ينبغي للمجلس أن يركز على الحد من الهجمات العشوائية الملحقة للأذى بالمدينين في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم بموجب القانون الدولي.

كوسوفو

عند مناقشة تقرير بعثة الأمم المتحدة المتوقع، ينبغي للمجلس أن يطلب معلومات عن النهوض بحقوق الإنسان، كما هو مطلوب من قبل مجلس الأمن (SCR 1244) OP11، وقرار مجلس الأمن (1889، OP5). ويشمل هذا حق المرأة في المشاركة السياسية، ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي، فضلا عن الحاجة إلى حماية الشهود.

ليبيا

من المتوقع أن يواصل المجلس مناقشة الوضع في ليبيا. وينبغي للمجلس أن يكفل قيام المجلس الوطني الانتقالي (NTC) بتوفير الحماية العاجلة لهؤلاء النازحين بسبب النزاع، بغض النظر عن الولاءات السياسية، بما في ذلك رعايا الدول الثالثة الذين استهدفوا عن ولانهم الواضح للعقيد القذافي. فمن الضروري أن تفعل قيادة المجلس الوطني الانتقالي والقادة على الأرض كل ما في وسعها لمنع وقوع هجمات انتقامية ضد هؤلاء الأفراد. ينبغي على المجلس الوطني الانتقالي أن:

- التأكد من أن جميع جهود نزع السلاح والتسريح تعالج الشواغل المحددة للنساء والفتيات ؛
- دعم الدور القيادي للمرأة وضمان حقوق المرأة عنصرا واضحا في جميع عمليات الحقيقة والمصالحة ، وتمكين المرأة من الوصول الكامل لهذه العمليات
- ضمان الدعم القوي لحقوق المرأة أن يكون موجه بشكل جوهري في صياغة الدستور الجديد ، وتطوير العمليات الديمقراطية الجديدة ، والمؤسسات السياسية؛
- دعم السلطات الليبية على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لزيادة مشاركة وتمثيل المرأة في الحياة السياسية .

السودان

سوف يعقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن تقرير UNISFA، وفقا لقرار مجلس الأمن 1990 (2011). يواصل القصف الجوي، وبعد تشريد 150،000-200،000 شخص منذ يونيو 2011. في مناقشات بشأن السودان وجنوب كردفان، ينبغي للمجلس : دعوة لوقف إطلاق النار فورا، وصول المساعدات الإنسانية ، طبقا لاتفاق السلام الشامل (CPA) ، وإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في جنوب كردفان لتقييم الوضع الإنساني وتبعات حقوق الإنسان.

وستعقد مناقشات حول الوضع في السودان أيضا في سياق UNMISS. ينبغي للمجلس : ضمان الدعم المناسب للبلدان المساهمة بقوات / PCCs في تدريب قواتها قبل عملية توزيعهم، وتحديدًا حول كيفية تفعيل أفضل للمرأة والسلام والأمن وعناصر الحماية لولاية UNMISS، ودعم قدرات الخبراء في مهمة بشأن الإنذار المبكر ومنع الصراعات ، ورصد وتقديم تقارير عن تهديدات لحقوق الإنسان ضد المدنيين.

سوريا

تجري مناقشة الوضع في سوريا من قبل المجلس ، كما تواصل الحكومة قمعها للاحتجاجات المؤيدة للإصلاح. ينبغي لمجلس الأمن إحالة الوضع في سوريا فورا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ؛ فرض حظر كامل على الأسلحة في سوريا و منع نقل جميع الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة وتوفير الموظفين والمساعدة ؛ وتنفيذ تجميد الأصول ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وغيرهم ممن قد تكون لهم علاقة أوامر بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

تيمور الشرقية

يتوقع التقرير عن البعثة في أكتوبر 1969 في قرار مجلس الأمن (2011). فشلت في التقرير الأخير للأمين العام عن تيمور الشرقية (S/2010/522) الإجراءات المتخذة بالتفصيل في الامتثال SCRs حول أمن وسلامة المرأة. في التقرير المقبل، ينبغي للمجلس أن يطلب معلومات عن حالة ما بعد الصراع للمرأة في تيمور الشرقية، والأعمال ذات الصلة للبعثة. وهذا قد يشمل تدريب الجنسين للشرطة الوطنية (الشرطة) ، والتقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني.

NGOWG بشأن المرأة، السلام وموارد الأمن

نساء السلام، ومجلس الأمن 1325 مراقب [رابط]

- معهد الأمن الشامل، توصيات بشأن المصالحة في أفغانستان، وإعادة الإدماج، وعمليات الانتقال، يوليو 2011 [رابط]

- منظمة العفو الدولية ، أفغانستان : أفغانستان بعد عشر سنوات : تقدم بطيء والعودة الفاشلة، أكتوبر 2011 [رابط]

- منظمة العفو الدولية ، السودان : يجب أن لا يكون الدعم لحماية حقوق الإنسان قائم على الأكاذيب، سبتمبر 2011 [رابط]

- مراقبة حقوق الإنسان السودان : معززات القمع السياسي سبتمبر 2011 [رابط]

- منظمة العفو الدولية ، الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية [رابط]

- منظمة العفو الدولية ، الوضع في سوريا [رابط]